

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

الهجرة غير الشرعية للشباب أسبابها وآثارها على الأمن الاجتماعي الليبي
دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية الآداب بجامعة بنغازي

د. زينب أبو زيد أبوبكر - عضو هيئة التدريس - جامعة بنغازي كلية الآداب المرج - قسم علم الاجتماع
أ. يوسف محمد صالح - عضو هيئة التدريس - جامعة بنغازي كلية التربية - قسم علم الاجتماع



العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

الهجرة غير الشرعية للشباب أسبابها وآثارها على الأمن الاجتماعي الليبي دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية الآداب جامعة بن وليد

الملخص:

يعد موضوع الهجرة من الموضوعات القديمة التي تناولها الكثير من البعثات والأكاديميين من عدة تخصصات، كالقانون، والسياسة، والجغرافيا، والتاريخ، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، لأهمية دراستها وما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية على الفرد والمجتمع بأسره، حيث هدف البحث إلى التعرف على أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية خارج أوطانهم، والكشف عن دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب والآثار المترتبة عليها. وقد استُخدم المنهج الوصفي في الدراسة، وتكونت العينة من (120) طالبًا بطريقة العشوائية البسيطة، واعتمد في هذا البحث على استمارة استبيان أداةً لجمع البيانات قُسمت إلى ثلاثة محاور. وكشفت نتائج البحث أن أسباب الهجرة غير الشرعية ترجع إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، كما تشير النتائج إلى أن دوافع الهجرة غير الشرعية تمثلت في غلاء المهور، وتكاليف مصاريف الزواج في الموطن الأصلي، والاستقرار السياسي والأمني في الدول المهاجر إليها. ومن الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية، وجود المهاجرين غير الشرعيين في تكوين عصابات التهريب، كتجارة بالبشر والمخدرات. وقد توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: الاهتمام بأهمية خطوة الهجرة غير الشرعية، وذلك بالتنسيق بين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية والدول المستقطبة لها، إقامة مؤتمرات وندوات علمية وبشكل دوري المختصة الهجرة غير الشرعية، من الممكن الاستفادة من تجارب الدول الكبرى والمتقدمة في مواجهة الهجرة غير الشرعية والتغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: (الشباب - هجرة غير الشرعية - الأمن الاجتماعي).

Abstract

The topic of immigration is one of the old topics, which was dealt with by many researchers and academics from several disciplines such as law, politics, geography, history, economics, sociology, due to the importance of studying it and the political, economic and social implications that it has on the individual and on society as a whole. On the causes of youth tendencies towards illegal immigration outside their homelands. Disclosure of the motives for illegal immigration among young people, and the implications thereof. A descriptive approach was used The sample consisted of (120) students, in a simple random way, and in this research a questionnaire was used as a tool to collect data, and it was divided into three axes, as the results of the research revealed that the causes of illegal immigration are due to poor economic conditions, and the results indicate that the motives of migration are not Legitimacy was represented in the high costs of dowries, marriage expenses in the country of origin, and political and security stability in the countries of immigration to them. Among the implications of illegal immigration is the presence of illegal immigrants in the formation of

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

smuggling gangs as a trade In people and drugs, the research reached a set of recommendations, the most important of which are: Recommendations: Paying attention to the importance of the danger of illegal immigration, in coordination between the countries that export illegal immigration and the countries that attract them, and the establishment of international conferences and seminars on a regular basis with regard to illegal immigration, it is possible to benefit from the experiences of countries Major and advanced in facing illegal immigration and overcoming it

Key Words: Illegal immigration - its causes - its motives - its effects - the youth

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

مقدمة:-

يعد موضوع الهجرة من الموضوعات القديمة التي تناولها الكثير من البعثات والأكاديميين من عدة تخصصات، كالقانون، والسياسة، والجغرافيا، والتاريخ، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، لأهمية دراستها، وما يترتب عليها من آثار سياسية، واقتصادية، واجتماعية، على الفرد والمجتمع بأسره. وما زال هذا الموضوع يشغل بال كل المهتمين بدراسة الهجرة بكافة أشكالها سواء أكانت هجرة شرعية أو غير شرعية.

فالهجرة أصبحت غاية ووسيلة في آن واحد، حيث يلجأ إليها الإنسان بحثاً عن المكان الذي يتوفر فيه الأمن والأمان، في وقت اجتاحت فيه الحروب الحياة الإنسانية، وانعدمت فيه الروح الوطنية، وأصبح الإنسان يبحث عن مصلحته الشخصية، وإن كان ذلك يكلفه البُعد عن الحياة في كنف أسرته. فالهجرة من الظواهر التي تسببت في الكثير من المشاكل لأغلب الدول التي يُهاجر منها أو إليها نظرًا لما يترتب على الهجرة من آثار سلبية.

وقد قُسم البحث إلى أربعة محاور، تضمّن المحور الأول: تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهداف البحث، وأهمية البحث، ومفاهيم البحث، والدراسات السابقة. فيما تطرّق المحور الثاني إلى: الإطار النظري، وتضمن نظريات الدراسة، وأدبيات موضوع البحث. واحتوى المحور الثالث الإجراءات المنهجية. فيما جُعِلَ المحور الرابع: لتحليل البيانات وتفسيرها، واستخلاص النتائج والتوصيات.

- مشكلة البحث

تعاني أغلب المجتمعات من شبح الهجرة سواء أكانت هجرات داخلية، أو خارجية، (هجرة شرعية، أو غير شرعية في كلا الحالتين)، وهي أغلبها من الشباب الذين هم القوى العاملة للمجتمع، وهم سواعد التنمية في مجتمعاتهم وريقها، وكما نعلم أنه لا تنمية مجتمعية بدون تنمية الموارد البشرية، وفي مجتمعنا اليوم أصبح الشباب - وهم عماد المجتمع - يعانون من سوء الأوضاع المعيشية وانعدام الأمن والأمان، والإنسان بطبيعته يسعى إلى الأفضل وإلى العيش المناسب ومستوى اقتصادي جيد، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا باستقرار بلده الأم، وفي حين لا يشعر الشباب بأمن واستقرار بلده وتدني المستوى المعيشي فيها، من هُنا لا يشعر بالرضا عن نفسه ولا عن وضعه الاقتصادي والمادي، وبهذا يلجأ الشباب إلى السفر خارج موطنه الأصلي إلى دول أكثر استقراراً، بطريقة رسمية أو غير رسمية (غير شرعية) بحثاً عن تحسين أوضاعهم المعيشية إلى الأفضل؛ ولذلك فإن الهجرة الشبابية بأبعادها المختلفة وحيثياتها وملامحها هي محور هذا البحث. حيث تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما الأسباب والدوافع للهجرة غير الشرعية للشباب الليبي، وما الآثار المترتبة على الأمن الاجتماعي؟

- أهمية البحث:-

تكمن أهمية هذا البحث: من حيث الأهمية النظرية التي تتمثل في تفشّي ظاهرة الهجرة التي تكون في معظم حالاتها غير واضحة المعالم، وبالتالي كان من المفيد إلقاء الضوء على أسباب هذه الظاهرة وبيان طرق علاجها أو الوقاية منها، وذلك من خلال رصد الدوافع لدى الشباب وتحليل الواقع الذي دفع بهم إلى ولوج هذه السبيل بدون دراية بعواقبه. كما سيتم إيضاح النتائج التي تسفر عن الهجرة، والآثار التي تطبعها على الشخص العائد من السفر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، أو الآثار المترتبة

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

على بنية المجتمع عموماً وتكوينه، وعلى بنيته الثقافية والتنموية والاقتصادية المتعلقة بالأمن الاجتماعي. والأهمية التطبيقية من خلال التحليل الإحصائي لمعرفة العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية، ويمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية:

1- تسليط الضوء من خلال أدبيات ونتائج البحث على هجرة الشباب: أسبابها، ودوافعها، وآثارها على الأمن الاجتماعي بمجتمعنا الليبي.

2- قد يساعد هذا البحث في الكشف عن أسباب ودوافع هجرة الشباب من موطنهم الأصلي إلى أوطان الغربة.

3- قد يقدم هذا البحث شيئاً ذا أهمية للمسؤولين بوزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، وذلك من أجل الحد من ظاهرة هجرة الشباب لحماية الأمن الاجتماعي للبلاد.

أهداف البحث:-

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مشكلة هجرة الشباب: تعريفها، وإيضاح الأسباب التي تدفع شبابنا إلى الهجرة، سواء أكانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية. والوقوف على آثارها، والخروج بنتائج أو توصيات يمكن أن تسهم في معالجة هذه الظاهرة، وتكمن أهدافنا من البحث في:

1- التعرف على أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية خارج أوطانهم.

2- التعرف على دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب.

3- التعرف على الآثار المترتبة للهجرة غير الشرعية على الأمن الاجتماعي الليبي.

تساؤلات البحث:-

1- ما أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية خارج أوطانهم؟

2- ما دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب؟

3- ما أهم الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية لدى الشباب على الأمن الاجتماعي بليبيا؟

مصطلحات ومفاهيم البحث:-

1 - مفهوم الهجرة: تعريف الهجرة لغةً:- يقال: "هاجر المهاجر مهاجرة من البلد، وخرج منه إلى بلد آخر، وَهَجَّرَ فلان تشبه

بالمهاجرين، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، ويسمى المهاجرون مهاجرين؛ لأنهم تركوا ديارهم

ومساكنهم التي نشئوا بها والتحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري، وسكن بلداً آخر

فهو مُهاجِرٌ" [1].

وتعرف الهجرة اصطلاحاً [2]: بأنها "انتقال أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى أماكن تتوافر فيها سبل الكسب

والعيش الكريم، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود البلد، أو خارج حدوده بهدف الاستقرار؛ وذلك تحت تأثير عدة عوامل

اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وغيرها.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

كما يعرف [3]: كل من (جليفر جنسون، وديفيد هير) الهجرة بوجه عام بكونها عملية الانتقال من المناطق الضعيفة اقتصاديا إلى المناطق أو الدول الغنية التي تكون أقوى اقتصاديا وذات دخل فردي مرتفع. إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر.

2- الهجرة غير الشرعية [4]:- هي "وسيلة يتبعها الأشخاص للوصول إلى دولة بعينها بطريقة غير رسمية، بعيدًا عن الوثائق الرسمية وبعيدًا عن ملفات الهجرة. وغالبًا ما يكون الغرض من الهجرة غير الشرعية، هو اللجوء، أو الهجرة للعمل في الدولة المقصودة بطريقة غير رسمية، ومخالفة الأنظمة والقوانين بل والأعراف الدولية؛ لذا فالهجرة السرية هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دوليا، فهي تشمل العديد من أصناف المهاجرين، مثل: المهاجرين الذين ينتهكون نظام اللجوء، والمهاجرين الذين يدخلون الدول بطرق غير شرعية، ويعملون بطرق غير شرعية، وينتهكون قواعد الزيارة، ويصبحون ضحايا الاتجار بالبشر وتكريب المهاجرين، كالمسحوق والبضائع".

وتعرف الهجرة غير الشرعية إجرائيا: بأنها الخروج من أرض الوطن، والانتقال إلى مكان بطريقة غير شرعية من قبل الشباب، بغرض الإقامة في ذلك المكان سواء بشكل دائم، أو مؤقت، أو بسبب ظروف معينة، قد تكون الحروب، أو البحث عن عمل، والبحث عن الأمن والأمان. ومن ثم تحسين الوضع المادي، والاستقرار الاجتماعي.

3 - الشباب :- تعريف الشباب لغة: الشاب: الغلام أدرك طور الشباب، وشب عن الطوق، وتعدى مرحلة الطفولة، فالشباب هو جمعٌ للمذكر والمؤنث معاً، وتعني الفتاة والحداثة، وأصل كلمة شباب هو شبٌّ بمعنى صار فتياً، أي أدرك سن البلوغ ولم يصل إلى سن الرجولة.

بينما اصطلاحاً "هم مرحلة عمرية، أو طور من أطوار نمو الإنسان التي يكتمل فيها النمو الجسمي والعضوي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي على نحو يجعل المرء قادراً على أداء وظائفه المختلفة، ولكنهم يختلفون فيما بينهم في تحديد بداية ونهاية هذه السن، فهناك من يرى أن الشباب هم الشريحة العمرية تحت سن العشرين، ويرى آخرون أنها الشريحة ما بين خمسة عشر عاماً وخمسة وعشرين عاماً، ويمتد بها آخرون حتى سن الثلاثين. وقد اعتمدت الأمم المتحدة عام 1980 معيار العمر محددًا لفترة الشباب بأنها الشريحة التي تمتد بين 15-30 سنة" [5]. ويرتكز المفهوم الإجرائي للشباب على شروط المرور أو الدخول في سن الكهولة، هذه الشروط هي الاستقلال المادي والاستقرار الاجتماعي، وتقتصر الجهات الرسمية وبعض الباحثين أن يتوصل تعريف الشباب إلى حدود سن الثلاثين. ونقصد بهم في البحث كل مواطن ليبي فُكّر أو يفكر في الهجرة غير الشرعية نظراً لظروف الحياة المختلفة على المستوى الشخصي أو الأسري أو المجتمعي. واتجاهاته نحو الأفراد الذين يفكرون بالهجرة أو هاجروا بحثاً عن الأمن والأمان، وقد تمثلوا في طلاب كلية الآداب جامعة بن وليد، للتعرف على اتجاهاتهم نحو الهجرة غير الشرعية.

4 - تعريف الأمن الاجتماعي: هو الحالة التي تُشعر الناس أفراداً وجماعات بالاطمئنان وزوال الخوف، نتيجة لتماسك المجتمع وتكافله ضد كافة أشكال التهديدات والمخاطر التي تهدد سلامة أفراد، في دينهم، وأنفسهم، وعقولهم، وأمواهم، وأعراضهم، بما يضمن لهم تحقيق وحدة المجتمع، وصيانة نظمه، والحفاظ على مقدراته ومكتسباته [6]. وإجرائياً نقصد به مدى تماسك المجتمع الليبي وتجاوز الفتنة والفرقة الاجتماعية، والتخلص من كافة التهديدات ضد الأفراد، وشعورهم بالأمن والأمان وتوفير متطلبات المعيشة المناسبة لهم، وتحقيق مطالبهم.

الدراسات السابقة

في هذا الجزء من البحث توافرت لنا فرصة الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي كان لها هدف مشترك مع بحثنا الحالي، والتي ساهمت في إثراء البحث بتكوين القاعدة العلمية للانطلاق، وساهمت في صياغة التساؤلات. وستناول الدراسات التالية:

- **دراسة الحوات 2007 بعنوان [7]:** (الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا غير بلدان المغرب العرب). هدفت الدراسة إلى استعراض نموذج من نماذج الهجرة غير الشرعية التي تتم بين ضفتي الصحراء الكبرى في إفريقيا، والضفة الشمالية للبحر المتوسط، وبخاصة إيطاليا، عبر الشواطئ الليبية. وإلقاء الضوء على الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا غير الصحراء الكبرى لتعبر بشكل مؤقت إلى ليبيا، ومن ثم المتابعة عبر البحر المتوسط إلى جنوب أوروبا، وبشكل أساسي إلى جنوب إيطاليا. ومن تحليل ما توفر للباحث من بيانات تبين أن الهجرة غير الشرعية يدفعها ويحركها الفقر والبطالة بشكل أساسي، وكذلك انخفاض المستوى المعيشي في القارة الإفريقية، والهجرة غير الشرعية تعبر الصحراء الكبرى إلى المتوسط لتستقر مؤقتا في ليبيا، وتواصل تحركها بقوارب الموت عبر البحر إلى جنوب إيطاليا. ومشكلة الهجرة غير الشرعية تتطلب النظر إليها باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية قبل النظر إليها بأنها مشكلة أمنية، وفي جميع الأحوال فإن وضع الهجرة غير الشرعية الآن يتطلب معالجتها على مستويين: الأول إقليمي بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، والثاني ثنائي بين ليبيا وإيطاليا في عرض البحر المتوسط. وعلميا في شكل اتفاقية ليبية إيطالية للتعامل مع هذه الهجرة معلوماتها. ولا بد أن تشارك بعض البلدان الإفريقية خاصة المحيطة بليبيا في شروط وعناصر هذه الاتفاقيات، وما يترتب عليها من التزامات على كافة الأطراف.

- **دراسة المصري 2014 بعنوان [8]:** (الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية عن المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي). وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم خصائص المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بمركز قنفودة ببنغازي، وتجاربهم وخبراتهم المتعلقة بالهجرة، ومعرفة العوامل التي دفعتهم إلى هجر مواطنهم، وتلك العوامل التي جعلتهم يقصدون ليبيا دون غيرها، ولتحقيق ذلك تمت مقابلة جميع المحتجزين فترة إجراء الدراسة (مسح شامل)، وقد بلغوا 80 مبحوثا، وانتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الهجرة مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتمثل في تدهور أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية، إضافة إلى توفر فرص عمل غير احترافي في ليبيا مثل الرعي، وأعمال البناء، والعمالة اليدوية، الأمر الذي شجع الكثيرين من أفراد العينة لقصد ليبيا بحثا عن فرص عمل تلي لهم طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية والاقتصادية.

- **دراسة نسرين البغدادي، وسميحة نصر (الهجرة غير الشرعية للشباب المجتمع المصري) القاهرة، 2015. [9].** وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب وتوزيعاتها الجغرافية، والتعرف على أشكال الهجرة غير الشرعية للشباب التي يفرزها الواقع المصري، والتعرف على العوامل الفاعلة في الهجرة. ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيقه على عينة عمدية قوامها (1000) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: لم تشهد الخصائص

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

الديموغرافية للشباب الذي أقدم على الهجرة غير الشرعية تحولات كثيرة من حيث النوع، والحالة الاجتماعية، والحالة العملية. وزيادة نسبة الشباب الذين يقدمون على الهجرة غير الشرعية لأول مرة في عام 2015، مقارنة بما كانت عليه في سنة 2013، وتزايد اختيار الشباب المهاجرين غير الشرعيين السفر عن طريق البحر الأكثر خطورة والأقل تكلفة، وكانت الأسباب الاقتصادية من أكثر الأسباب للهجرة غير الشرعية للشباب.

- دراسة زكي رمزي مرتجي (أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة وعلاقتها باتجاهاتهم نحوها، وانتمائهم الوطني في محافظات غزة) 2017. [10] هدفت الدراسة إلى الكشف عن أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة في محافظات غزة، والتعرف إلى اتجاهات الخريجين نحو الهجرة في محافظات غزة، والكشف عن مستوى الانتماء الوطني لدى الخريجين في محافظات غزة، والكشف عما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة واتجاهاتهم نحوها في محافظات غزة، والكشف عما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة ومستوى انتمائهم الوطني في محافظات غزة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (445) خريجاً وخريجة، ومن خلال النتائج كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة واتجاهاتهم نحوها، بينما لم توجد علاقة ارتباطية بين أسباب ميل الخريجين للهجرة والانتماء الوطني. إن أسباب الهجرة لم تؤثر في الانتماء الوطني، كما أظهرت النتائج أن التنظيمات السياسية لا تعمل من أجل الوطن وأهله.

- دراسة رمضان أحمد العمر (الهجرة غير الشرعية في الجزائر، تاريخها، مراحل تطورها، أساليبها)، لبنان، 2020. [11]. هدفت الدراسة إلى تعريف ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمفهومها العام، كونها تحولت إلى مشكلة تُعاني منها معظم البلدان العربية، وهي مشكلة أمنية خلّفت توترات في العلاقات مع بعض الدول الأوروبية والإقليمية، والهدف الأساسي لهذا البحث كان الوصول لأفضل النتائج والتوصيات والاستنتاجات من أجل التصدي لهكذا ظاهرة خطيرة ومعقدة، حيث اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، كما اعتمدت الدراسة على عينة قوامها (725). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المشاكل المعقدة والصعبة، وهي ظاهرة آثارها وانعكاساتها سلبية على الجزائر؛ كونها بلد مصدر للمهاجرين، وكذلك تزداد هذه الظاهرة سلبيةً عندما تفقد الجزائر شبابها. إن الموقع الجغرافي للجزائر وحدودها الواسعة مع الدول المجاورة، وقرب المسافة بينها وبين الدول الأوروبية، بالإضافة للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كان العمال الأبرز وراء الهجرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- رأت بعض الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها أن الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي بصفة عامة، وفي ليبيا بصفة خاصة، مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية قد تتمثل في تدني الأوضاع المعيشية للمهاجر، وكثرة البطالة التي تدفع الفئة الشابة إلى البحث عن مصدر دخل في بلد آخر، ومحاولة تحسين الأوضاع المادية عن طريق الهجرة.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

- كما أشارت البعض من هذه الدراسات إلى أن السياسة أيضًا من أبرز الأسباب التي قد تتسبب في الهجرة.
- أما من الناحية الاجتماعية، فضعف الانتماء والتفكك الأسري قد يكونان سببًا من أسباب الهجرة.
- كما تناولت بعض الدراسات مخاطر الهجرة غير الشرعية على أمن المجتمع وسلامته، وهدفت إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة.
- كما يتوصل من الدراسات السابقة إلى أن غلاء الأسعار، والفساد، والتفكك الأسري، والاضطهاد الديني، كانت من الأسباب المساهمة في الهجرة بشكل كبير.
- وبناءً على ذلك، فقد حاولنا الاستفادة في بحثنا الحالي من هذه الدراسات السابقة في صياغة التساؤلات. إذ إن هناك تشابهاً بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، فجميعها تنصب على دراسة موضوع الهجرة، وتبحث في معرفة أسبابه، وآثاره، وإيجابياته وسلبياته.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية:

- أولاً: النظرية الاقتصادية: يوجز بعض الباحثين ما يعنيه التفسير الاقتصادي للهجرة بقولهم: "إن المهاجر يترك وطنه أصلاً بحثاً عن عمل. ويشمل ذلك تصورًا محدودًا متضمنًا جانبين: 1- إن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طارئة وعوامل جاذبة. 2- إن سلوك المهاجر يساير دائماً نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة.

وطبقاً للتفسير الاقتصادي يرى البعض أن الدوافع التي تدفع الأشخاص للهجرة توصف بأنها دوافع اقتصادية، وبمعنى آخر فإنه ينظر إلى المهاجرين على أنهم باحثون أساساً عن الرزق وأسباب العيش. كما يبدو التركيز على العامل الاقتصادي في تقسيم الهجرة طبقاً لعودة العمال المهاجرين لأوطانهم، وكقاعدة أساسية فإن أساس الهجرة هو عدم التوازن بين موارد البلاد ومطالبها في مرحلة معينة من مراحل تطورها، وبذلك أصبح التفسير الاقتصادي يتجاهل العديد من العوامل المتداخلة التي تكون سبباً للهجرة، مثل إغفال النظم والأنساق الاجتماعية التي قد تكون منطقة دافعة أو طاردة لسكانها [12].

وقد تعرض التفسير الاقتصادي المفسر لظاهرة الهجرة لبعض الانتقادات منها:

- 1- أن التفسير الاقتصادي يتجاهل كل ما قلنا من أن ثمة عوامل عديدة تتدخل في تفسير السلوك الإنساني، وأنه إحدى أشكال التفسيرات الحتمية، وليس هناك ما يبرر الاقتصار في دراسة الهجرة على إبراز الدور الذي تلعبه الأوضاع الاقتصادية في الموطن الأصلي.
- 2- إن التفسير الاقتصادي ينظر إلى المهاجر على أنه سيد قراره، متجاهلاً ظروف البلد المضيف، وسياسات الحكومات المختلفة في الحد من استقبال المهاجرين، ويتجاهل هذا التفسير أيضًا بذلك أثر الموانع القانونية والسياسات التي قد تحول دون نزوح المواطن إلى بلد آخر، فضلاً عن موقف أبناء الشعب في المكان الذي يرى فيها المهاجر جذباً اقتصادياً يرغب بالهجرة إليه.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

3 - إن التفسير الاقتصادي يرتبط بعوامل الطرد والجذب، وإن نموذج تعظيم المنفعة لا يفسر نمط هجرة السلسلة (الذي يعمد فيه المهاجر إلى جذب أقاربه إلى حيث يعمل في المجتمع المضيف، ويتكفل بإقامتهم والحاقهم بالعمل. حيث يشكل المهاجر نواة لسلسلة طويلة من أقاربه الذين يجتذبهم من موطنه الأصلي إلى المجتمع المضيف)، فمؤدج تعظيم المنفعة حين يركز على العوامل الاقتصادية فإنه يغفل العوامل الاجتماعية والسياسية، التي قد يكون لها تأثير في حمل المهاجرين أو تشجيعهم على ترك موطنهم، أو الاستمرار في البقاء، أو الاستمرار في الهجرة.

علاقة النظرية الاقتصادية بالهجرة غير الشرعية: حاولت النظرية الاقتصادية تفسير الهجرة غير الشرعية بمختلف أصنافها، الشرعية وغير الشرعية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل كعامل مسبب للهجرة، واعتبار الهجرة عاملاً مسرراً للحياة الاجتماعية، وخاصة في ظل معاناة الشباب داخل مجتمع يعاني من ويلات الحروب والانقسامات الداخلية، وما يترتب عليها من ضعف مستوى المعيشة والدخل، وعدم توفر السيولة، ومقتضيات الحياة الاجتماعية.

- نظرية التنظيم الاجتماعي: يقدم مجالام نظرية التنظيم الاجتماعي، ويقول فيها: إن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين، وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة، وهي النسق الاجتماعي، والنسق الثقافي، والنسق الشخصي، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها وتؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرْد، وكذلك فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير في أثناء هذه العملية. [13]

ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر: مجتمع المنطقة الأصلية (الطرْد)، ومجتمع منطقة (الجذب)، ثم المهاجرين أنفسهم، وتكون هذه العناصر كلها متساندة تسانداً ديناميكياً.

ثانياً: التراث الأدبي للبحث:

واقع الهجرة غير الشرعية: أسبابها - آثارها:

واقع الهجرة غير الشرعية وطبيعتها: يُعد الاستقرار من أهم أحد عوامل الجذب، وخاصة الاستقرار السياسي، والنشاط الاقتصادي الذي يتيح للمهاجرين غير الشرعيين حرية العمل وإمكانية العيش الراقي الحضاري، وانفتاح المجتمعات على العلم والعلماء، وبالتالي إمكانية تحقيق العالم لذاته وتنمية قدراته، وكون البلدان المتقدمة بحاجة إلى الكفاءات العلمية والفنية جعلها تسن التشريعات والقوانين التي تشجع الكفاءات على الهجرة، وتسهل الإمكانيات لهم في تلك المجتمعات التي يهاجرون إليها؛ وبذلك ظهر نوعين من الهجرة: هجرة العقول، أي العلماء والباحثين من ذوي القدرات الخاصة، وهجرة العمالة. وكلاهما يؤثر فقده على المجتمع سلباً، ولكل منهم دوره في مجال فعال في المجتمع [14]. وعلى الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال فإنهم يعانون من عدة مشكلات من التمييز والإقصاء في كل المجالات، كالسكن، والتعليم، والعمل، والحقوق الاجتماعية، والثقافية، فالدول المستقبلة للهجرة غالباً لا تعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين، كما لا تقدم لهم المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها، ولا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه، خاصة ذوي الأصول العربية والمسلمة [15].

وبعد تحديد مفهوم الهجرة والنزوح فلا بد من تحديد مفهوم المهاجر باعتباره هو الذي يقوم بالهجرة، فالمهاجر له ثلاثة مفاهيم كما توصلت إليه بعض الدراسات المتعلقة بالهجرة:

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

- أ - المهاجر هو الشخص الذي يدخل منطقة باجتيازه حدودها من نقطة تقع خارج حدود هذه المنطقة ضمن حدود القطر.
ب - المهاجر هو الشخص الأجنبي الذي يدخل منطقة معينة من نقطة تقع خارج حدود القطر.
ج - المهاجر هو الشخص الذي يغادر بلده إلى قطر آخر باجتيازه حدود دولية.

أسباب الهجرة غير الشرعية للشباب الليبي:

الأسباب الاقتصادية: يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطارئة والدول المستقبلية، وهذا يرجع إلى نتيجة التذبذب في تنمية البلاد المرسل، إذ إن هذه البلاد تعتمد أساساً في اقتصادها على الزراعة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية، وذلك لارتباط الزراعة بالأمطار، والتعدين بأحوال السوق الدولية، وهذا ما ينعكس سلباً على مستوى سوق العمل، وبهذا أصبح مستوى الدخل والمعيشة المتوفرة لدى المواطن من أحد العوامل الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية للشباب الليبي.

حيث تمتاز دول الاستقبال بضعف النمو الديموغرافي، في حين نجد أن الدول الموفدة تعيش مرحلة الانتقال الديموغرافي، وما زال النمو السكاني مرتفعاً، وهذا له انعكاس على حجم السكان النشطين اقتصادياً، ومن ثم زيادة المعروض من القوة العاملة في السوق، طالما كانت فرص العمل محدودة في هذه الدول؛ لذا نجد تفشي البطالة، وخاصةً بين الشباب من كافة المؤهلات ابتداءً من المؤهلات الجامعية، وانتهاءً بعمال الأيدي العاملة [16]. "حيث تؤكد جميع المؤشرات والأبحاث الوطنية والدولية أن السبب الرئيسي في الهجرة ومحاوله الفرد ترك بلده يرجع إلى أسباب اقتصادية، وهي في الغالب ما تجعلهم لا يهتمون لما إذا كانت هجرتهم تتم بطرق وأساليب قانونية أم غير قانونية، ويساعد على هذا عدم وجود الفرص الوظيفية الكافية داخل دولته؛ مما يجعله يقوم بالبحث عن مصدر رزق في مكان آخر" [17].

فالهدف من الهجرة ضمان فارق إيجابي بين الأجور المنخفضة في الدولة الأصل، وكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد، فالهجرة التي حدثت من أوروبا نحو أمريكا في القرن التاسع عشر انتشرت في الدول الأوروبية التي حدثت بها الثورة الصناعية وليست الدول الأوروبية الفقيرة، كما أن الهجرة التي انطلقت من جنوب أوروبا نحو شمالها قد حدثت في المقاطعات الأكثر تطوراً في الدول الأوروبية الناشئة: إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، والسبب في ذلك راجع إلى أن أي انطلاق اقتصادي ينجر عنه عدم استقرار اقتصادي يخلف حركية في أوساط العمال الذين يمكنهم دفع تكاليف الهجرة، وهو ما يحدث اليوم مع غالبية دول جنوب المتوسط خاصة دول شمال إفريقيا. من جهة أخرى فإن قرار الهجرة مرتبط بالقدرة على دفع تكاليفها، هذا ما يجعل الدول المستقبلية تلجأ إلى رفع التكاليف كوسيلة للحد أو التقليل من عدد المهاجرين إليها [18].

الأسباب الاجتماعية: هناك العديد من الأسباب الاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة خارج دولتهم، هرباً من الواقع الاجتماعي المعاش، ولاسيما ما يعيشه المواطن الليبي في الوقت الراهن بعد أضرار الحرب، وما نتج عنها من خلق الفرقة الاجتماعية وبث روح الانتقام والأخذ بالثأر (نتيجة الاضطهاد العرقي والقبلي). إن الواقع الليبي واقع أي مجتمع من المجتمعات العربية التي تعرضت للربيع العربي، وعانت ويلات الحروب وما نجم عنها من مشكلات اجتماعية، وتصدع في النسيج الاجتماعي. وهجرة العقول الليبية نتيجة سوء المعيشة، وضعف الدخل، وانتشار الجريمة، وارتفاع نسبة البطالة، وغيرها من المشكلات منذ سنوات.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

هذا وتشكل الضغوط الاجتماعية خطراً على الأفراد؛ نتيجة للتعقيدات البيروقراطية في مجتمعهم التي تحرمهم من تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، وهي إحدى العوامل الطارئة، فضلاً عما يتعرض له البعض الآخر من اضطهاد وضغوط تضعف مشاعر الولاء والانتماء لديه؛ وبالتالي يندفع بسهولة خارج وطنه، وذلك يُضعف الروابط التقليدية والمعايير المعززة لها التي كانت تملأ حياة أبناء الدول العربية وتجعلهم في تكامل وترابط مع مجتمعهم، في الوقت الذي لم توجد الروابط البديلة التي تعوض الأفراد عما فقدوه من روابط تقليدية أصيلة في محيط الأسرة والعائلة والقبيلة، وما تعرضوا له من طمس وضياع وشعور المهاجر بالانفصال عن روابطه واغترابه عنها جعله يندفع إلى الخارج بحثاً عما يعوضه عن مشاعر الغربة في وطنه. [19] ويعتقد الكثير من الباحثين أن العوامل الاجتماعية المستنبطة من عمق النظريات الأساسية لعلم الاجتماع لم تحل مباشرة موضوع الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة أساسية، بل أخذ الباحثون الاجتماعيون بإسقاط مبادئ التحليل الاجتماعي المستمد من تلك النظريات، على الرغم من أن التراث النظري لدراسات علم اجتماع الهجرة يعد غني جداً، غير أنه في العصر الحديث انصببت جل الاهتمامات بقضايا الهجرة واللجوء خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

لم يتطرق ماكس فيبر لموضوع الهجرة غير الشرعية مباشرة، وهذا يرجع إلى غياب الظاهرة في القرن التاسع عشر، حيث كانت حركة السكان والهجرة إلى البلدان الصناعية من الأمور المرغوب فيها، ولو ندرج التحليلات الاجتماعية من منظور ماكس فيبر فإننا نكون قادرين على فهم الظاهرة في سياق عاملين أساسيين، أولهما - الاهتمام المباشر بقضايا التحضر والتوسع الرأسمالي التي يراها ماكس فيبر مرتبطة أشد الارتباط بالقيم الاجتماعية، التي تعزز النظام الرأسمالي، كما هو الحال في القيم التي يحملها الناس عن الثروة والوقت والعمل. وثانيهما - اهتمامه المباشر بالدوافع القيمة للسلوك الاجتماعي. فقرار الهجرة عامة وقرار الهجرة غير الشرعية خاصة ما هي إلا نمط من أنماط السلوك الاجتماعي الذي يخضع للتحليل والدراسة، شكله شكل الأنماط السلوكية الأخرى [20].

الأسباب السياسية: - الصراع السياسي داخل المجتمع الليبي من أسباب المعاناة التي يعاني منها الشباب الليبي، والمطالبة بالتغيير السياسي حق أصيل للناس، لكن عناصر صناعة الواقع الليبي تفاخر وتجاهر بموالة الخارج والتنسيق معه والذهاب والتسليم له، بل والعمل وفق ما يخطط دون أدنى اعتبار للمصلحة الوطنية أو الحفاظ على الإمكانات والموارد والأموال والسيادة الليبية، إنما أحد أهم تجليات الواقع الليبي، حيث يعاني الذين صعدوا للسطح السياسي والاجتماعي من أزمة الجدارة بالحكم أو بتصدر المشهد الوطني حتى داخل قبائلهم نفسها، حيث يوالي هؤلاء الخارج ويسلمون له ولمبعوثيه بطريقة أو بأخرى، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، ويتسابقون للقاءات خارج الحدود. بالمقابل رفض وعرقلة أي لقاء وطني داخلي أو تواصل مع قبائل أو أطراف ليبية أخرى إلا عبر الوسيط الدولي، ومنعوا أي لقاء وطني داخلي أو قبلي يمكن أن يشكل حاضنة وطنية تساهم في التخلص من مشكلات مجتمعنا الليبي.

تعتبر الدوافع الأمنية والسياسية من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فمنذ عقود والعالم يتخبط في صراعات عرقية وحروب أهلية وطائفية، أدت إلى سلب الشعوب حقها في الحياة والأمان ونهب خيراتها، مما زاد في حياة الفقر، بالإضافة إلى ما خلقه الاستعمار من مشكلات، والأمثلة عديدة ففي الجنوب الإفريقي (جنوب إفريقيا، والكونغو الديمقراطية، وساحل العاج، وبوروندي، وغيرها الكثير) وفي البلاد العربية فلسطين، ولبنان، والعراق بسبب الاحتلال الأنجلو أمريكي عام

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

2003، وما خلقه من طائفية أدت إلى زرع بذور التفرقة والخلاف بدعم من بريطانيا". [21] ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية، وتسود النظم الدكتاتورية، ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة، وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية، والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة.

الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية:

الآثار الاجتماعية: "للحجرة غير الشرعية آثار اجتماعية على جميع البلدان والمؤسسات ذات العلاقة، إضافة إلى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي الذي قد يتعرض للموت في البحر، فمن إحدى تلك الآثار الاجتماعية التفكك الأسري والاجتماعي، حيث إن المهاجر سيواجه بلا شك في بلاده الأم تفككاً أسرياً؛ إذ يترك أسرته وأهله وذويه، وفي جميع الأحوال سيقنع المهاجر من روابطه اجتماعية، بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرة، وهذا سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه الإنساني، وكذلك روابطه في بلده" [22].

ومن الآثار الاجتماعية أيضاً التغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ نتيجة لما يسمى بالانتقاء الهجري، حيث يترتب على الهجرة انتقال الشباب (الذكور) من المجتمع إلى دول المهجر، مما يؤثر بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع، وازدواجية الولاء عند المهاجرين، حيث إن الهجرات مؤقتة من وجهة نظر السكان الأصليين، حيث يظهر ذلك في الدول النفطية. ويتم التعامل في الدول المستقبلية للمهاجرين بنظام مختلف عما يتم التعامل به مع الوطني، مما ينتج عنه الشعور بالضيق والاضطهاد نتيجة للتفرقة في المعاملة، وتزايد معدلات الأمية بسبب عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لتغطية احتياجات السكان الأصليين والمهاجرين، مما ينتج عنه تدهور للمستوى السلوكي للأفراد وانتشار العديد من الجرائم غير الأخلاقية (تسول - دعارة). وارتفاع مستوى الأسعار في الوحدات السكنية في أماكن التجمعات؛ مما ينتج عنه قيام أسرة كاملة بالسكن في غرفة واحدة، وما يترتب على ذلك من جرائم أخلاقية وسلوكية كالزنا تعاطي مخدرات؛ مما يؤثر بالسلب على بناء المجتمع. [23]

آثار اقتصادية: - وكما للهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية، فلها أيضاً آثار اقتصادية على مختلف المستويات سواءً على الدول المصدرة أو المستضيفة، وغالباً ما تكون من الدول النامية التي لا يزال اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الزراعة، مما يؤدي إلى نقص في اليد العاملة في هذه الدولة، ونقص في إنتاج المحاصيل الزراعية، بينما في الجانب الآخر وهو الدولة المستقبلية، في هذه الحالة يؤدي المهاجر إلى توفير اليد العاملة لهذه الدولة بشكل فعلي، حيث يقول بعض الباحثين ما يفيد التفسير الاقتصادي للهجرة بقولهم: إن المهاجر يترك وطنه أصلاً بحثاً عن عمل. [24] كما تؤدي الهجرة غير الشرعية أيضاً إلى إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة، وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير، بل وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر، وأن بعض المهاجرين غير الشرعيين قد يقبلون العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية؛ مما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقدان هؤلاء لمهاراتهم وتوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة. وبالرغم من أن ما تجلبه القوه المهاجرة من تحويلات مالية إلى بلدانهم تفيد في عمليات التنمية،

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

فهذه التحويلات لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية ولكنها غالباً ما تذهب إلى القطاعات ذات الربحية التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية؛ فتؤدي هذه التحويلات إلى عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة، وزيادة معدلات التضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الإنفاق الاستهلاكي. [25]

آثار سياسية:- بالرغم من تداخل الآثار التي يمكن أن تفرزها هذه الظاهرة، وتداخل وتفاعل الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، فإن هذه الآثار تختلف في تأثيرها ووطأتها من بلد إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، وتأتي الأخطار السياسية في مقدمة ما يمكن أن نفرزه هذه الظاهرة من آثار، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض وخارج دائرة المألوف قانوناً والمصرح به- وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص- تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل دول العبور. والآثار السياسية أيضاً التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسن النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دون سبب أو محاكمة، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة [26].

آثار أمنية: يُعد الأمن في أي دولة من دول العالم هو محور عملية التنمية وما يستتبع ذلك من نجاحها وإخفاقها، وهو ما يعني وجود خلل في المنظومة الأمنية، انطلاقاً من تفشي عمليات الجريمة المنظمة التي تُعد الهجرة غير الشرعية أحد أهم ركائزها. فالمهاجر غير الشرعي يُعد فريسة سهلة للاستغلال سواء أكان عملاً مشروعاً أو غير مشروع، حيث يتعرض للاستغلال والابتزاز ويكون من السهل الزج به في أعمال إجرامية سواء أكانت في دولة العبور أو دولة المهاجر نتيجة إقامته غير المشروعة. [27] ومن الطبيعي أن يكون من بين المهاجرين غير الشرعيين من احتترف الإجرام، أو من ضمن المطلوبين أمنياً لدى الدول المصدرة للهجرة، فيغادر الشخص دون أن يطاله القانون، وبذلك ينتشر الإجرام دون رادع قانوني حيث يُصبح المجال مفتوحاً أمام الجميع بمغادرة الدولة بمجرد ارتكاب أي جريمة، أما بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة فقد تتسلل إليها عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية تسعى إلى القيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن داخل البلاد، وتزيد جريمة الاتجار بالبشر من خلال العصابات التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي، تهدد هذه الظاهرة الأمن العام للدول المستقبلة، المتمثل في ظواهر العنف والتدمير من الأقليات، والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل. [28]

هذا وينعكس نشاط شبكات تهريب المهاجرين سلبي على الدولة، إذ " تغذي هذه الشبكات مختلف الأعمال غير المشروعة، مثل تهريب المخدرات، وتهريب الأسلحة، والاتجار بالأعضاء البشرية، والتزيف، والبقاء، وتزوير الوثائق". ناهيك عن مسؤوليتها عن إدخال مهاجرين غير شرعيين وما ينجر عنه من مشاكل أمنية، وبمكتم نشاط شبكات التهريب الذي ينصب على الدخول إلى الدول بطريقة غير مشروعة، فهي تهدد بشكل مباشر سيادة الدولة حيث تلغي قوانينها الوطنية التي تنظم حركة المرور عبر حدودها، وكذا سلطتها في تحديد من يقيم فوق أراضيها. كما قد يندس بين أفواج المهاجرين غير الشرعيين من يسعى إلى زعزعة أمن البلد من إرهابيين وغيرهم. [29]

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

وبمكنا مما سبق تلخيص آثار الهجرة على الشباب الليبي في النقاط الآتية:

- 1 - تسببت الهجرة غير الشرعية في فقدان عدد كبير من الشباب الذين حاولوا القيام بعملية الهجرة غير الشرعية، وتعرضهم للكثير من المخاطر، وزيادة حالات الوفيات والغرق، وبدلاً من عودة الشباب إلى أهاليهم بالأموال التي كانت السبب الرئيسي لسفرهم، يعودون جثثاً هامدة.
- 2- تسببت الهجرة غير الشرعية في التعرض للكثير من الإهانات والابتزاز المادي، والتعرض لخسارة الكثير من الأموال، من خلال عمليات النصب الذي يتعرض لها الكثير من المهاجرين الغير شرعيين.
- 3- من نتائج الهجرة غير الشرعية التعرض للاعتقال والسجن والحبس، ثم الترحيل مرة أخرى إلى بلد المهاجر غير الشرعي، وضياح مستقبل الكثير من الشباب.
- 4 - كما تأثرت بعض الدول الأوروبية بسبب انتشار الهجرة غير الشرعية، مما أدى إلى الانخفاض الاقتصادي، وذلك بسبب الأعباء المالية بسبب زيادة أعداد المهاجرين، وبسبب إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى سوق العمل في فترة زمنية قصيرة أكثر من احتياج السوق، ما دفع الكثير من الدول الأوروبية إلى محاولة منع دخول المهاجرين غير الشرعيين من دخول حدودها.

الإجراءات المنهجية وتحليل البيانات وتفسيرها:

مجتمع البحث :- يتكون مجتمع البحث من جميع طلاب كلية الآداب بجامعة بن وليد موزعين حسب فصولهم الدراسية والبالغ عددهم (1200) طالب وطالبة حسب الكشوفات الرسمية من إدارة مسجل الكلية.

عينة البحث :

تم تطبيق البحث على عينة عشوائية بسيطة من مجموع طلاب كلية الآداب جامعة بن وليد والبالغ عددهم 120 طالب وطالبة. **منهج البحث:** يسعى الباحثان في هذا البحث إلى وصف الظاهرة المدروسة والمتمثلة في واقع الهجرة غير الشرعية للشباب: أسبابها، ودوافعها، وآثارها" فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويصفها وصفاً دقيقاً، ومن ثم يتم تحليلها.

مجالات البحث:

المجال البشري: يتكون المجال البشري من طلبة وطالبات كلية الآداب جامعة بن وليد.

المجال المكاني: حدد المجال المكاني كلية الآداب بن وليد، هي إحدى مؤسسات التعليم العالي الواقعة بمنطقة بن وليد.

المجال الزمني: يقصد به المدة التي استغرقتها البحث وهي مرحلة إعداد ملخص البحث بتاريخ 10 من شهر سبتمبر 2020، وكتابة البحث ثم مرحلة جمع البيانات وتفريغها وتحليلها، ثم مرحلة النتائج التي توصل إليها البحث بشكل نهائي بتاريخ 10 من شهر يناير 2021.

اختبار الصدق والثبات: بعد الانتهاء من إعداد استمارة الاستبيان سيتم اختبارها، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء الأساتذة المحكمين لتبين من خلال التحكيم أن الاستمارة صادقة قياسياً، وذلك من خلال: (الصدق الظاهري - صدق المحتوى، قياس الثبات).

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

أداة جمع البيانات: اعتمد في هذا البحث على استمارة استبيان أداةً لجمع البيانات، وكانت بعنوان: (واقع الهجرة غير الشرعية للشباب: أسبابها، دوافعها، آثارها- دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية الآداب جامعة بن وليد)، إذ بلغ عدد فقرات الاستبانة (16) فقرة.

الأساليب الإحصائية: تم استخدام النسب المئوية والجداول التكرارية لمعالجة البيانات، وللإجابة عن أسئلة البحث استخدم الباحث المعالجات الإحصائية التالية: استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري. وذلك للإجابة عن السؤال الأول، كما تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبانة للوصول إلى النتائج. تحليل البيانات وتفسيرها:

جدول (1) أسباب ميول الشباب نحو الهجرة غير الشرعية خارج أوطانهم

م	العبارة	موافق		غير موافق		محايد		الانحراف المعياري	مجم
		ك	%	ك	%	ك	%		
1	سوء الأوضاع الاقتصادية في كافة المجالات	81	67.5	36	30.0	03	2.5	.529	120
2	عدم الحصول على عمل في القطاعين العام والخاص	76	63.3	26	21.7	18	15.0	.745	120
3	الحرب والانقسامات الحاصلة في البلد	84	70.0	28	23.3	08	6.7	.607	120
4	توزيع الوظائف على حسب الانتماء الحزبي أو القبلي أو المناطقي لا على الكفاءة والخبرة	63	52.5	45	37.5	12	10.0	.669	120
5	غلاء المعيشة وعدم القدرة على توفير الاحتياجات	58	48.3	46	38.3	16	13.3	.706	120
6	عدم اهتمام المسؤولين بالدولة لتلبية احتياجات المحتاجين من الحزبيين	110	91.7	-	-	10	8.3	.555	120
7	الشعور بالاغتراب داخل المجتمع	70	58.3	19	15.8	31	25.8	.862	120
8	انتهاك والاعتداء على الحريات الشخصية	62	51.7	24	20.0	34	28.3	.867	120
9	عدم الاستقرار السياسي	103	85.8	05	4.2	12	10.0	.622	120

من الجدول (1) يتبين أن أغلب أفراد العينة أجابوا على الفقرة (1) بموافق وبلغ عددهم (81) بنسبة 81%، ثم يليهم من أجابوا بغير موافق وعددهم (36) بنسبة 30%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (03) بنسبة 1.35%، بمتوسط حسابي 1.35 وانحراف معياري .529، وهذا يؤكد أن أغلب أفراد العينة يرون أن سوء الأوضاع الاقتصادية من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية الذي يعاني منها الشباب في موطنهم الأصلي. كما أجابوا على الفقرة (2) بموافق وبلغ عددهم (76) بنسبة 63.3، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (26) بنسبة 21.7%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (18) بنسبة 15.0%، بمتوسط حسابي 1.52 وانحراف معياري .745. بأنهم لم يتمكنوا من الحصول على عمل في القطاعين الخاص والعام، كما أجابوا على الفقرة (3) بموافق وبلغ عددهم (84) بنسبة 70.0، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (28) بنسبة 23.3%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (08) بنسبة 6.7%، بمتوسط حسابي 1.37 وانحراف معياري (.607). أن الحروب والانقسامات الخاصة في البلاد

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

قد ساعد الشباب على الهجرة غير الشرعية. كما أجابوا على الفقرة (4) بموافق وبلغ عددهم (63) بنسبة 52.5، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (45) بنسبة 37.5%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (12) بنسبة (10,0%)، بمتوسط حسابي 1.58 وانحراف معياري (0.669). بأن توزيع الوظائف على حسب الانتماء الحزبي أو القبلي أو المناطقي لا على الكفاءة والخبرة، أي بمعنى من ينتمي إلى أحد الأحزاب السياسية أو من لديه مسؤول من القبيلة التي ينتمي إليها أو المنطقة، هم من يحصلون على الوظائف والامتيازات في الدولة، ومن الشباب من لا ينتمي إلى هذه الفئات لم يتكمن من الوظيفة ولا أي امتيازات اقتصادية تسد احتياجاته ومتطلباته، ثم لا يجدون أمامهم سوى التفكير في الهجرة غير الشرعية.

كما أجابوا على الفقرة (5) بموافق وبلغ عددهم (58) بنسبة 48.3، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (46) بنسبة 38.3%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (16) بنسبة (13.3%)، بمتوسط حسابي 1.37 وانحراف معياري (0.607). بأن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وعدم القدرة على توفير الاحتياجات اللازمة والضرورية أثقلت كاهل الشباب. كما أجابوا على الفقرة (6) بموافق وبلغ عددهم (110) بنسبة (91.7%)، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (10) بنسبة (8.3%)، بمتوسط حسابي 1.17 وانحراف معياري (0.555). بأن المسئولين بالدولة غير مهتمين بتلبية احتياجات المحتاجين من الشباب القادر على العمل، هذا مما يجبر الشباب إلى أفعال غير قانونية كالهجرة غير الشرعية. كما أجابوا على الفقرة (7) بموافق وبلغ عددهم (70) بنسبة 58.3%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (31) بنسبة (25.8%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (19) بنسبة 15.8% بمتوسط حسابي 1.68 وانحراف معياري (0.862). بأن أغلب الشباب لديه الشعور بالاغتراب داخل المجتمع، من هنا يبدأ الشباب بالتفكير في الهروب من الواقع، والرغبة في الابتعاد عن الآخرين والشعور بالنقص. كما أجابوا على الفقرة (8) بموافق وبلغ عددهم (62) بنسبة 51.7%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (34) بنسبة 28.3%، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (24) بنسبة (20.0%)، بمتوسط حسابي 1.77 وانحراف معياري (0.867). بأن الانتهاك والاعتداء على الحريات الشخصية داخل بلدهم الأم. كما أجابوا على الفقرة (9) بموافق وبلغ عددهم (103) بنسبة 85.8%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (12) بنسبة 10,0%، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (05) بنسبة (4.2%)، بمتوسط حسابي 1.24 وانحراف معياري (0.622). بأن عدم الاستقرار السياسي قد يؤدي بالشباب إلى الهجرة، هذا يعني أن الاستقرار السياسي له دور كبير في هجرة الشباب وتشردهم والعنف والقمع.

جدول (2) ماهي دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب؟

م	العبارة	موافق		غير موافق		محايد		الانحراف المعياري	مج
		%	ك	%	ك	%	ك		
1	احترام العمالة الوافدة وتقديرهم	65.8	79	30.0	36	4.2	05	1.38	120
2	البحث عن فرصة عمل أفضل.	68.3	82	29.2	35	2.5	03	1.34	120
3	البحث عن حياة أفضل من بلدي.	47.5	57	42.5	51	10.0	12	1.63	120
4	عدم الارتياح والشعور بالعجز عن تلبية متطلباتي في موطني الأصلي	82.5	99	2.5	03	15.0	18	1.33	120
5	غلاء المهور وتكاليف مصاريف الزواج في الموطن الأصلي	62.5	75	24.2	29	13.3	16	1.51	120
6	الاستقرار السياسي والأمني في الدول المهاجر إليها	63.3	76	19.2	23	17.5	21	1.54	120

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

تشير بيانات جدول رقم (2) إلى أهم دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب حيث تبين لنا من خلال التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري هناك فروق بين أفراد العينة من حيث الإجابة على الفقرات، حيث أجابوا على الفقرة (1) بموافق وعددهم (79) بنسبة 65.8%، يليهم من أجابوا بغير موافق عددهم (36) بنسبة 30.0%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (05) بنسبة 4.2% بمتوسط حسابي (1.38) وانحراف معياري (0.568). بأن هناك احترام العمالة الوافدة وتقديرهم في الدول المهاجر إليها. كما أجابوا على الفقرة (2) بموافق وبلغ عددهم (82) بنسبة 68.3%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (03) بنسبة 2.5% بمتوسط حسابي (1.34) وانحراف معياري (0.527). البحث عن فرصة عمل أفضل كما أجابوا على الفقرة (3) بموافق وبلغ عددهم (82) بنسبة (68.3%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (51) بنسبة 42.5%، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (03) بنسبة 2.5% بمتوسط حسابي (1.33) وانحراف معياري (0.662). بأنهم يريدون البحث عن حياة أفضل من بلدهم الأصلية. كما أجابوا على الفقرة (4) بموافق وبلغ عددهم (99) بنسبة (82.5%)، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (18) بنسبة (15.0%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (03) بنسبة (2.5%) بمتوسط حسابي (1.33) وانحراف معياري (0.724). بأنهم لا يشعرون بالارتياح وأنهم عاجزين عن تلبية متطلباتهم داخل موطنهم الأصلي كما أجابوا على الفقرة (5) بموافق وبلغ عددهم (75) بنسبة (62.5%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (29) بنسبة (24.2%)، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (16) بنسبة (13.3%) بمتوسط حسابي (1.51) وانحراف معياري (0.722). بأن أغلب أفراد العينة برأيهم أن غلاء المهور وتكاليف مصاريف الزواج في الموطن الأصلي، قد يكون عائق في تكوين أسر وبهذا قد نجدهم يفكرون في الهجرة إلى بلدان أخرى تكون فيها المهور قليلة وحياة كريمة في بلد المهجر. في حين أجابوا على الفقرة (6) بموافق وبلغ عددهم (76) بنسبة (63.3%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (23) بنسبة (19.2%)، ثم من أجابوا بمحايد وعددهم (21) بنسبة (17.5%) بمتوسط حسابي (1.54) وانحراف معياري (0.777). فيرى الشباب أن الاستقرار السياسي والأمني في الدول المهاجر إليها يسهل ويساعد على الهجرة بشكل دائم أو مؤقت.

جدول (3) أهم الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية لدى الشباب؟

م	العبارة	موافق		غير موافق		محايد		م
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	تزايد هجرة الشباب ذوي الفئات الماهرة	104	86.7	09	7.5	07	5.8	120
2	يساعد وجود المهاجرين غير الشرعيين في تكوين عصابات التهريب كتنجارة بالبشر أو المخدرات	90	75.0	25	20.8	05	4.2	120
3	للمهاجرين غير الشرعيين عادات وتقاليدهم غير مألوفة	106	88.3	10	8.3	04	3.3	120
4	انتشار ظاهرة الجريمة	73	60.8	42	35.0	05	4.2	120
5	التخلي عن الجنسية الوطنية	103	85.8	17	14.2	-	-	120
6	تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ	88	73.3	28	23.3	04	3.3	120
7	تؤثر الهجرة غير الشرعية بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع. وازدواجية الولاء عند المهاجرين	93	77.5	22	18.3	05	4.2	120

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

120	.460	1.20	2.5	02	15.0	18	82.5	99	تؤدي الهجرة غير الشرعية أيضا إلى إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة ، وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير	8
120	.643	1.30	10.0	12	10.0	12	80.0	96	تعرض المهاجرين غير الشرعيين للموت سواء كان في الصحراء او البحار	9

يتضح من الجدول (3) أهم الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية لدى الشباب، ومن خلال التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري يتبين إجابات الباحثين على النحو التالي: لقد أجابوا على الفقرة (1) بموافق وعددهم (104) بنسبة (86.7%) ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (09) بنسبة (7.5%) ثم من أجابوا بمحايد (07) بنسبة 5.8% بمتوسط حسابي (1.9) وانحراف معياري (5.23). ثم أجابوا على الفقرة (2) بموافق وعددهم (90) بنسبة (75.0) ، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (25) بنسبة (20.8%)، ثم من أجابوا بمحايد عددهم (05) بنسبة (4.2%) بمتوسط حسابي 1.29 وانحراف معياري 5.41. ثم أجابوا على الفقرة (3) بموافق وعددهم (106) بنسبة (88.3)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (10) بنسبة (8.3%) ، ثم من أجابوا بمحايد عددهم (04) بنسبة (3.3) بمتوسط حسابي (1.5) وانحراف معياري (4.42)، ثم أجابوا على الفقرة (4) بموافق وعددهم (73) بنسبة (60.8%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (42) بنسبة (35.0%)، ثم من أجابوا بمحايد عددهم (05) بنسبة (4.2) بمتوسط حسابي 1.43 وانحراف معياري 5.76. ثم من أجابوا على الفقرة (5) بموافق وعددهم (103) بنسبة (85.8%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (17) بنسبة (14.2%) بمتوسط حسابي 1.43 وانحراف معياري 3.50. ثم أجابوا على الفقرة (6) بموافق وعددهم (88) بنسبة (73.3%) ، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (28) بنسبة (23.3%)، ثم من أجابوا بمحايد عددهم (04) بنسبة (3.3) بمتوسط حسابي 1.30 وانحراف معياري 5.28. ثم من أجابوا على الفقرة (7) بموافق وعددهم (93) بنسبة (77.5%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (22) بنسبة (18.3%)، ثم من أجابوا بمحايد عددهم (05) بنسبة (4.2) بمتوسط حسابي 1.27 وانحراف معياري 5.30. ثم من أجابوا على الفقرة (8) بموافق وعددهم (99) بنسبة (82.5%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (18) بنسبة (15.0%)، ثم من أجابوا بمحايد عددهم (02) بنسبة (2.5) بمتوسط حسابي 1.20 وانحراف معياري 4.60. ثم من أجابوا على الفقرة (9) بموافق وعددهم (96) بنسبة (80.0%)، ثم من أجابوا بغير موافق وعددهم (12) بنسبة (10.0%)، ثم من أجابوا بمحايد عددهم (12) بنسبة (10.0) بمتوسط حسابي 1.30 وانحراف معياري 6.43. لقد تبين من إجابات أفراد العينة بأن للهجرة غير الشرعية آثار سلبية منها تزايد عدد المهاجرين من الشباب ذوي الفئات الماهرة والذين هم في سن القوة العاملة، كما يساعد وجود المهاجرين غير الشرعيين في تكوين عصابات التهريب المتمثلة في التجارة بالبشر والمخدرات، ومن الآثار أيضاً التخلي عن الجنسية الوطنية بجنسية الدولة المهاجر إليها تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ، كما تؤثر الهجرة غير الشرعية بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع. وازدواجية الولاء عند المهاجرين، وإحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة، وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير، كما يعرض المهاجرين غير الشرعيين للموت سواء أكان في الصحراء أم البحار.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

نتائج البحث:-

- 1- يتبين من النتائج أن أسباب الهجرة غير الشرعية للشباب ترجع إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، منها:
 - عدم الحصول على عمل في القطاعين العام والخاص. فقد كانت الأسباب الاقتصادية من أكثر الأسباب دافعية لهجرة الشباب الليبي، وهذا يتفق مع دراسة **نسرين البغدادى** التي توصلت إلى نتيجة مفادها أن الأسباب الاقتصادية من أكثر الأسباب للهجرة غير الشرعية للشباب.
 - الحرب والانقسامات الحاصلة في البلد.
 - توزيع الوظائف على حسب الانتماء الحزبي أو القبلي أو المناطقي لا على الكفاءة والخبرة.
 - غلاء المعيشة وعدم القدرة على توفير الاحتياجات.
 - عدم اهتمام المسؤولين بالدولة لتلبية احتياجات المحتاجين من الخريجين.
 - الشعور بالاغتراب داخل المجتمع.
 - انتهاك والاعتداء على الحريات الشخصية.
 - عدم الاستقرار السياسي.
- 2- كما تشير لنا النتائج أن دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب تتمثل فيما يلي:
 - توصلت الدراسة إلى أن هناك دوافع عدة تشترك فيها الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية لهجرة الشباب من موطنهم الأصلي، وهذا يتفق مع دراسة **عبدالله المصراي** التي توصلت إلى نتيجة مفادها أن الهجرة مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تتمثل في تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية.
 - احترام العمالة الوافدة وتقديرهم.
 - البحث عن فرصة عمل أفضل.
 - البحث عن حياة أفضل من بلدي.
 - عدم الارتياح والشعور بالعجز عن تلبية متطلباتي في موطني الأصلي.
 - غلاء المهور وتكاليف مصاريف الزواج في الوطن الأصلي.
 - الاستقرار السياسي والأمني في الدول المهاجر إليها.
- 3- كذلك تظهر النتائج بأن هناك آثار مترتبة على الهجرة غير الشرعية، وأهمها:
 - تزايد هجرة الشاب ذوي الفئات الماهرة
 - يساعد وجود المهاجرين غير الشرعيين في تكوين عصابات التهريب كالتجارة بالبشر أو المخدرات.
 - للمهاجرين غير الشرعيين عادات وتقاليد غير مألوفة.
 - انتشار ظاهرة الجريمة.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

- التخلي عن الجنسية الوطنية.
- تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ.
- تؤثر الهجرة غير الشرعية بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع. وازدواجية الولاء عند المهاجرين... وهذا لا يتفق مع دراسة زكي رمزي الذي توصل إلى نتيجة مفادها: بينما لم توجد علاقة ارتباطية بين أسباب ميل الخريجين للهجرة والانتماء الوطني، وأن أسباب الهجرة لم تؤثر في الانتماء الوطني.
- تؤدي الهجرة غير الشرعية أيضا إلى إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة، وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير.
- تعرض المهاجرين غير الشرعيين للموت سواء أكان في الصحراء أم في البحار.

التوصيات:

- 1- الاهتمام بأهمية خطورة الهجرة غير الشرعية، وذلك بالتنسيق بين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية والدول المستقطبة لها.
- 2- إقامة مؤتمرات وندوات عالمية وبشكل دوري بما يخص الهجرة غير الشرعية.
- 3- من الممكن الاستفادة من تجارب الدول الكبرى والمتقدمة في مواجهة الهجرة غير الشرعية والتغلب عليها.
- 4- على الدول الغنية وذات الموارد الاقتصادية مساعدة الدول النامية والفقيرة تنموياً للحد من انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 4- الاهتمام بسوق العمل المحلي وتمكين الشباب من الحصول على وظائف، وتوفير فرص عمل مناسبة لسد حاجاتهم الضرورية واللازمة، وبهذا يتم العزوف عن الهجرة الغير شرعية.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

الهوامش

1. بزريق - حجاج أحمد، مليكة، (2018) أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع، مارس، المجلد الأول، ص280.
2. كركوش، فتيحة(2010) (الهجرة غير الشرعية في الجزائر - دراسة تحليلية نفسية اجتماعية)، مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر، العدد الرابع، ص44.
3. زكريا، خضر (1999) دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط 1، دار الأهالي، دمشق، ص49.
4. رؤوف، منصور (2014) الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون، جامعة سطيف، الجزائر. ص210-222.
5. فهمي، محمد سيد، (2007) العولمة والشباب من منظور اجتماعي. دار الوفاء للطباعة والنشر. مصر. ص86.
6. حسين، رامي-بن جميل أشرف(2016): الأمن الاجتماعي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية المجلد30 العدد 7، ص135.
7. الحوات، علي (2007)، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية طرابلس.
8. المصراي، عبدالله أحمد: الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بنغازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
9. نسرين، البغدادي، سميحة نصر (2015) "الهجرة غير الشرعية للشباب المجتمع المصري" القاهرة <https://www.nccpimandtip.gov.eg/uploads/files/>
10. مرتجي، زكي رمزي (2017) "أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة وعلاقتها باتجاهاتهم نحوها وانتمائهم الوطني في محافظات غزة" [www.https://dsr.alistiqlal.edu.ps](https://dsr.alistiqlal.edu.ps)
11. العمر، رمضان أحمد (2020) الهجرة غير الشرعية في الجزائر، تاريخها، مراحل تطورها، أساليبها، كتاب أعمال المؤتمرات، دورية دولية محكمة تصدر فصليا عن مركز جيل البحث العلمي، العام الثامن - العدد 28 - يونيو.
12. أبوزيد، أحمد (1986)، الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، سبتمبر، ص277.
13. غانم، عبدالله عبد الغني(2002) المهاجرون دراسة سوسيو انثربولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص32-31.
14. فكرون، عزالدين مختار، الجد، علي مفتاح (2017) مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 61 العدد (1) يونيو، ص 133.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

15. لموشي، زينب، وآخرون (2019) دور وسائل الإعلام الجزائرية في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين المعوقات والتحديات، كتاب المؤتمر الدولي: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ج1، يومي 17 - 18 أكتوبر ألمانيا- برلين ص 51.
16. السرياني، محمد محمود (2010) هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، بحث مقدم للندوة العلمية لمكافحة الهجرة غير المشروعة والتي عقدت في الرياض خلال الفترة 2010/2/8م في جامعة نايف العربية، ص 174.
17. الرئيس، أحمد محمد هشام (2017) الإعلام والهجرة غير المشروعة، المؤتمر العلمي الرابع في الفترة 23 - 24 أبريل، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ص11.
18. ذياب، شوقي، بوعكاز صابرين (2016)، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط "دراسة حالة المغرب نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص21.
19. لاشتا، السيد علي (2007) هجرة العقول العربية والتخطيط لاستقطابها في الدول العربية. المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص32.
20. اللحام، أحمد عبد العزيز الأصفر (2016)، الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، ص68.
21. عبد المالك، صايش (2006)، التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، كلية الحقوق، الجزائر، ص21-22.
22. فكرون، الجد: مصدر سابق، ص 133.
23. سلام، أحمد رشاد (2010) الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، ص 246-247.
24. جلبي، علي عبدالرزاق (1998) علم اجتماع السكان، ط 4، الإسكندرية، دار المعرفة، ص255.
25. حمدي، شعبان: الهجرة غير المشروعة "الضرورة والحاجة"، مركز الإعلام الأمني، ص 10.
26. طيبي، رابح (2009) الهجرة غير الشرعية (الحرقه) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام - قسم علوم الإعلام والاتصال، ص62.
27. سلام، أحمد رشاد، مرجع سابق، ص 249 - 250.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

28. برونسون ماكنيلي (2006) الاتجار بالبشر - الوجه القبيح للهجرة العالمية، مجلة شؤون خليجية، العدد 36 يوليو
www-gcim-org صص 12-23.

29. نيبوش، سهيلة (2019) الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين في الجزائر أعمال المؤتمر الدولي "ظاهرة الهجرة
كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات - ألمانيا-برلين، ص 26.



العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1- الحوات، علي (2007)، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية طرابلس.
- 2- جلي، علي عبد الرزاق (1998)، علم اجتماع السكان، ط 4، الإسكندرية، دار المعرفة.
- 3- حمدي، شعبان: الهجرة غير المشروعة "الضرورة والحاجة"، مركز الإعلام الأمني.
- 4- غانم، عبد الله عبد الغنى (2002)، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- 5- رؤوف، منصور (2014)، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون، جامعة سطيف، الجزائر.
- 6- زكريا، خضر (1999)، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط 1، دار الأهالي، دمشق.
- 7- زكي رمزي مرتجي (2017) "أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة وعلاقتها باتجاهاتهم نحوها وانتمائهم الوطني في محافظات غزة" [www.https://dsr.alistiqlal.edu.ps](https://dsr.alistiqlal.edu.ps)
- 8- سلام، أحمد رشاد (2010)، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة السعودية.
- 9- شتا، السيد علي (2007)، هجرة العقول العربية والتخطيط لاستقطابها في الدول العربية. المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 1.
- 10 محمد سيد فهمي، (2007) العولة والشباب من منظور اجتماعي. دار الوفاء للطباعة والنشر. مصر.
- 11 نسرین البغدادي، سميحة نصر (2015) "الهجرة غير الشرعية للشباب المجتمع المصري" القاهرة:
<https://www.nccpimandtip.gov.eg/uploads/files/>
- 12 - نبوش، سهيلة (2019) الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين في الجزائر أعمال المؤتمر الدولي "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات - ألمانيا-برلين.

ثانياً: المجلات والدوريات العلمية:

- 1- أحمد بزريق، مليكة حجاج (2018)، أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع، مارس 2018، المجلد الأول.
- 2- أبو زيد، أحمد (1986) الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، سبتمبر.
- 3- السرياني، محمد محمود، (2010) هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، بحث مقدم للندوة العلمية لمكافحة الهجرة غير المشروعة والتي عقدت في الرياض خلال الفترة 2010/2/8 م في جامعة نايف العربية.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

- 5- الرئيس، أحمد محمد هشام (2017) الإعلام والهجرة غير المشروعة، المؤتمر العلمي الرابع في الفترة 23 - 24 أبريل، جامعة طنطا، كلية الحقوق.
- 6- المصراي، عبدالله أحمد: الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بنغازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
- 7- برونسون ماكنيلي (2006) الاتجار بالبشر - الوجه القبيح للهجرة العالمية، مجلة شؤون خليجية، العدد 36 يوليو www-gcim-org. الفترة 23 - 24 أبريل، جامعة طنطا، كلية الحقوق.
- 8- العمر، رمضان أحمد (2020) الهجرة غير الشرعية في الجزائر، تاريخها، مراحل تطورها، أساليبها، كتاب أعمال المؤتمرات، دورية دولية محكمة تصدر فصليا عن مركز جيل البحث العلمي، العام الثامن - العدد 28 - يونيو.
- 9- حسين، رامي - بن جميل أشرف (2016): الأمن الاجتماعي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية المجلد 30 العدد 7.
- 10- فكرون، عز الدين مختار، الجد، علي مفتاح (2017) مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 61 العدد (1) يونيو.
- 11- كركوش، فتيحة (2010) الهجرة غير الشرعية في الجزائر. " دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر، العدد (4).
- 12- اللحام، أحمد عبد العزيز الأصفر (2016) الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض.
- 13- لموشي، زينب، وآخرون (2019) دور وسائل الإعلام الجزائرية في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين المعوقات والتحديات، كتاب المؤتمر الدولي: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، الجزء الأول، يومي 17 - 18 أكتوبر ألمانيا- برلين .

ثالثا: رسائل الماجستير والدكتوراه

- 1- ذياب شوقي، بو عكاز صابرين (2016) البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط " دراسة حالة المغرب نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
- 2- طيبي، رايح (2009) الهجرة غير الشرعية (الحرقه) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام - قسم علوم الإعلام والاتصال.
- 3- عبد المالك، صايش (2006) التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، كلية الحقوق، الجزائر.